هجرة الكفاءات العلمية العربية وآثارها السلبية على عمليات التنمية (العراق أنموذجاً)

حسين عباس حسين

المقدمة

تعتبر ظاهرة الهجرة بشكل عام ، وهجرة الكفاءات العلمية بشكل خاص ظاهرة قديمة حديثة ، فقد كتب الكثير من الباحثين عن هذه الظاهرة منذ منتصف القرن الماضي وحتى الآن وربما قبل هذا التاريخ ، ولطالما بقيت هذه المشكلة قائمة ، بل ومتفاقمة سنة بعد أخرى ، سيبقى البحث فيها مستمراً ، وان استمرارها وتفاقمها يعود لبقاء أسبابها ودوافعها قائمة أيضاً، والمتمثلة بالوضع الاقتصادي المتردي والوضع الأمني والسياسي غير المستقران وإهمال الكفاءات العلمية والبحث العلمي في اغلب الدول العربية ، فضلاً عن سياسات الأنظمة السياسية العربية التي تساهم هي الأخرى بشكل أو بآخر في تفاقم هذه الظاهرة ، وتعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج من الظواهر المؤثرة على التنمية والتطور الاقتصادي والتركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية في الدول العربية ، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعدادها خاصة من الكوادر العلمية المتخصصة ، وتتمثل أهم الآثار السلبية لهذه الظاهرة في حرمان المجتمعات العربية من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي في شتى المجالات ، مما يجعل الدول العربية تبقى معتمدة على الدول الأجنبية الصناعية في مجال التكنولوجيا والصناعات المختلفة ، وتشير الإحصاءات إلى أن مصر قد قدمت نحو ٦٠ % من العلماء العرب إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وان العراق ولبنان قد ساهما بأكثر من ١٠ % بينما ساهمت كل من سوريا والأردن

وفلسطين ودول أخرى بنحو ٥% لكل منها ، كما أشارت إحصائيات رسمية صادرة عن منظمة العمل العربية عام ٢٠٠١ إلى انه في الخمسين سنة الماضية هاجر من الوطن العربي ما بين ٢٥ – ٥٠ % من حجم الكفاءات العربية ، وفي الوقت الذي تخسر فيه الدول العربية كفاءاتها العلمية المتخصصة فأنها بالمقابل تكون قد زوّدت الدول الغربية بطاقات بشرية منتجة ومتجددة ، وهذا كله ساهم في استمرار التبعية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية للغرب واتساع الفجوة العلمية بين الدول العربية من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى ، بسبب ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات المهاجرة فضلاً عن تبديد الموارد المالية الضخمة التي أُنفقت في تعليم وتدريب هذه الكفاءات ، لتتحول إلى فائدة ومردود اقتصادي مباشر للدول الصناعية دون أدنى مساهمة في تكاليف الأعداد والتدريب ، وللأسف الشديد فان الحكومات العربية بشكل عام لم تبذل الجهود الكافية سواء للحد من هجرة كفاءاتها العلمية أو لاستقطاب تلك الموجودة في الخارج .

مشكلة البحث :

تنبع مشكلة البحث من أهمية الكفاءات العلمية العربية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما تسببه هجرتها من خسارة للدول العربية من الناحية العلمية والتكنولوجية وعمليات التنمية، خاصة أن هجرة هذه الكفاءات تعتبر من المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الدول العربية بشكل عام، والتي تفاقمت مع عمليات التطور والبناء والتطور الكمي والنوعي لقوة العمل المتخصصة في الدول العربية، مما جعل هذه الدول مع بقية الدول النامية تساهم من خلال هذه الكوادر بعمليات التطور والتقدم العلمي والتكنولوجي للدول الصناعية، وبالتالي توسيع حالة اللاتوازن التنموي وزيادة التباين بين الدول العربية والدول الصناعية، مما يعني استمرار اعتماد الدول العربية على الدول المتقدمة في الكثير من المجالات .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم الهجرة وتاريخها بشكل عام ، ودراسة وتحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية وآثارها السلبية على التنمية في الدول العربية بشكل خاص وتحليل اتجاهاتها ودراسة وتحليل أسباب الهجرة الداخلية والخارجية ، واقتراح السياسات والاجراءات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة ومحاولة استقطاب الكفاءات العلمية المهاجرة للاستفادة منها في عمليات التنمية والتطور .

فرضية البحث :

إن هجرة الكفاءات العلمية العربية مرتبطة بانعدام الحرية الأكاديمية وقلة الاهتمام بالبحث العلمي في اغلب الدول العربية بالإضافة إلى الضغوط الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تتعرض لها الكفاءات العلمية العربية مما أجبرها على الهجرة إلى الخارج .

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية وبيان آثارها السلبية على الدول العربية ، فضلاً عن اعتماد المهج الإحصائي لضرورة ذكر بعض الإحصائيات حول حجم هذه الظاهرة .

ومن اجل الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته ، فقد تم اعتماد الهيكلية الآتية:

هيكلية البحث :

المبحث الأول :

جاء تحت عنوان (الهجرة وتاريخها وآثارها على عمليات التنمية)وتضمن الفقرات الآتية:

أولاً : مفهوم الهجرة وتاريخها بشكل عام .

ثانياً : هجرة الكفاءات العلمية العربية وسياقها التاريخي وحجمها بشكل عام والعراق بشكل خاص .

ثالثاً : هجرة الكفاءات العلمية العربية وعمليات التنمية في الدول العربية .

أما المبحث الثاني ، فقد جاء تحت عنوان (أسباب الهجرة وآثارها السلبية ومقترحات الحد منها) وتضمن الفقرات الآتية :

أولاً : أسباب أو دوافع هجرة الكفاءات العلمية العربية .

ثانياً : الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية العربية على عمليات التنمية داخل الدول العربية.

ثالثاً : مقترحات إيقاف هجرة الكفاءات العلمية العربية واستقطاب المهاجر منها .

المبحث الأول : الهجرة وتاريخها وآثارها على عمليات التنمية

أولاً : مفهوم الهجرة وتاريخها بشكل عام .

١- مفهوم الهجرة :

تعني الهجرة من الناحية اللغوية بشكل عام هي الخروج من بلد لآخر ، ويسمى الشخص مهاجراً عندما يغادر بلدهُ ليعيش في بلد آخر لأسباب تختلف من شخص لآخر ومن مجموعة لأخرى[i] ، كما تعني أيضاً حركة الانتقال فردياً أو جماعياً من مكان لآخر أو من بلد لآخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعياً كان أم اقتصادياً أم سياسياً أم أمنياً أم دينياً أم علمياً ، وهي مصطلح عُرف قديماً ، يُعبر عن الانتقال أو عبور الحدود الإدارية أو الدولية لفترة من الزمن لأسباب مختلفة ، وتعتبر عاملاً لإزالة الحواجز التقليدية بين اللغات والعادات والمجتمعات ، لذلك ينتج عنها ايجابيات وسلبيات ، وهي لا تعني بأي حال من الأحوال السياحة لفترة محدودة ، بل تعني الاستقرار في بلد جديد غير البلد الأصلي للشخص أو الجماعة المهاجرة وهناك هجرة خارجية وأخرى داخلية ، وربما تكون الهجرة الداخلية أكثر خطورة على الوطن والمواطنين إذا كانت مبنية على أسس طائفية أو مذهبية كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وبالتحديد عام ٢٠٠٥ م . أما هجرة الكفاءات العلمية فهي تعني هجرة الأشخاص الذين (يمتلكون تحصيل دراسي عالٍ أو تخصص دقيق أو مهارة خاصة) خارج أوطانهم الأصلية لأسباب علمية أو سياسية أو أمنية أو اقتصادية ، و هجرة الكفاءات العلمية أو هجرة العقول هي عبارة ابتدعها البريطانيون لوصف خسارتهم من العلماء والمهندسين والأطباء الذين هاجروا من بريطانيا إلى أمريكا اثر الحروب وعدم الاستقرار التي مرت بها أوربا في القرن العشرين. [ii]

٢- **تاريخ الهجرة**: الهجرة قديمة قدم الإنسان على هذه الأرض ، فمنذ الهجرات السامية الأولى ، إلى هجرة الرسول محمد صلى الله عليه وآله وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة ، إلى الهجرات العربية من الجزيرة إلى الهلال الخصيب على اختلاف دوافعها وأهدافها ، وما أعقب ذلك من هجرات فردية أو جماعية على مر العصور ولأسباب مختلفة وعلى رأسها الحروب والنزاعات ، ولا يقتصر الأمر على العرب فقط ، فهناك هجرات لأقوام أخرى ، كالهجرة الايرلندية البالغ عدد النازحين فيها قرابة العشرون مليون شخص هرباً من القتل والجوع والقهر ، وسعياً لحياة أفضل في الأراضي الأمريكية ، وهي بلا شك من اكبر الهجرات في التاريخ المنظور [iii] ، أما هجرة الكفاءات العلمية العربية فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية أي في العقد الخامس من القرن الماضي وما أعقبه من حروب ونزاعات وعدم استقرار سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية في اغلب الدول العربية وكانت الهجرة دائماً باتجاه الدول الصناعية المتقدمة التي شجعت عليها ولأسباب مختلفة ، هذا ويمكن تقسيم الهجرة الخارجية إلى أربعة أنواع أساسية هي :

١- الهجرة العلمية للدراسة والبحث العلمي ، وهجرة الكفاءات العلمية الجاهزة .

٢- الهجرة بحثاً عن العمل لتلبية أسباب المعيشة .

٣- هجرة المال .

٤- الهجرة القسرية بسبب الظروف الأمنية والسياسية والحروب الطائفية .

وإن الهجرة من النوع الأول والثالث ، إذا كانت تساهمان في استمرار تقدم المتقدم (أوربا وأمريكا) فأنهما وبالوقت نفسه تحافظان على تخلف المتخلف (الدول النامية عموماً ومنها الدول العربية) ، فالمال الفار من الدول العربية إلى أوربا وأمريكا نتيجة ظروف استثمار غير متوفرة في الدول العربية ، يؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي العالمي المتمركز وقوة دورته الاقتصادية

وسطوته ، في حين يؤدي إلى زيادة التخلف والإفقار والتهميش الاقتصادي في الدول النامية بشكل عام ومنها الدول العربية بالطبع ، فإذا كانت مقولة (إن المال لا وطن له) صحيحة فان مقولة (إن صاحب المال له وطن) صحيحة أيضاً ، ولذلك فان الدول المتقدمة تغذي وتعمل على ترسيخ المقولة الأولى ، كما تعمل على طمس المقولة الثانية ، ففي الأولى فائدتها وفي الثانية مضرتها .

أما هجرة الكفاءات العلمية الجاهزة ، فان أوربا وأمريكا ما برحتا تعمل على استقطابها بشتى السبل ، فهي كما تحاول إغراء المال العربي بشروط استثمار مشجعة وشعوراً بالثقة لصاحب المال بالمحافظة على ماله ونماء هذا المال ، كذلك تغري أصحاب الكفاءات العلمية بتوفير أسباب الحياة الكريمة والرفاهية والأمان وأساليب البحث العلمي ، والفوائد المالية الكبيرة ، وكل ذلك شجع الكفاءات العربية على الهجرة والاستقرار في الدول الصناعية ، مما زاد الفجوة بُعداً بين الدول العربية والدول الصناعية وأدى ذلك إلى عرقلة مشاريع التنمية في الدول العربية وحرمانها من عناصرها الأساسية ألا وهي الكفاءات العلمية.(١٧)

ثانياً : هجرة الكفاءات العلمية العربية بشكل عام وهجرة الكفاءات العراقية بشكل خاص (سياقها التاريخي وحجمها)

يمكن تقسيم المهاجرون من الكفاءات العلمية العربية حسب دولهم إلى ثلاث فئات ، دول ذات هجرة عالية وتضم مصر والعراق ولبنان ، ودول ذات هجرة متوسطة وتضم المغرب وسورية وفلسطين والأردن وتونس والجزائر والسودان ، ودول ذات هجرة محدودة وهي دول الخليج العربي .

وان هجرة الكفاءات العلمية العربية بدأت بشكل محدد منذ القرن التاسع عشر ، وبخاصة من سوريا ولبنان والجزائر ، حيث اتجهت هجرة الكفاءات العلمية السورية واللبنانية إلى فرنسا ودول أمريكا اللاتينية ، بينما اتجهت الهجرة

من الجزائر إلى فرنسا أيضاً ، وفي القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في عقد الخمسينات وما بعده من القرن الماضي هاجر من الوطن العربي ما بين ٢٥ – ٥٠ % من حجم الكفاءات العلمية العربية [٧] لذا فقد أصبحت هجرة الكفاءات العلمية العربية من العوامل المهمة المؤثرة على الاقتصاد العربي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية ، واكتسبت هذه الظاهرة أهمية متزايدة عقب مضاعفة أعداد المهاجرين وخاصة من الكوادر العلمية المتخصصة ، إذ ذكرت بعض المصادر أن عدد الكفاءات العلمية العربية المهاجرة حتى بداية عقد السبعينات من القرن الماضي قد بلغ نحو ٨٠ – ٩٠ ألف مهاجر .[vi]

وأشارت بيانات أخرى إلى أن أجمالي الخزين من الأدمغة العربية المهاجرة إلى الدول المتقدمة حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي بلغ نحو (١٢٠) ألف مهاجر ومثل هذا الخزين يُمثل حوالي ثلث الكفاءات المهاجرة من الدول النامية .[vii]

في حين ذكرت مصادر أخرى أن هجرة الكفاءات العلمية العربية نحو الدول الصناعية اتجهت نحو الزيادة بمعدل ١٠ – ١٥ % سنوياً ، وقد بلغ إجمالي عدد المهاجرين حتى نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي نحو (١٥٠) ألف كفاءة مهاجرة .[viii]

وكان لذلك انعكاسات كبيرة على خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدول العربية . وطبقاً لإحصائيات جامعة الدول العربية ، ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو وبعض المنظمات العربية والدولية المهتمة بظاهرة الهجرة ، فأن حوالي (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف مهاجر من أرباب المهن وعلى رأسهم العلماء وأساتذة الجامعات والمهندسين والأطباء يهاجرون سنوياً من ثمانية دول عربية هي مصر والعراق ولبنان

وسوريا والأردن وتونس والمغرب والجزائر ، كما أن ٧٠ % من العلماء الذين يسافرون للدول الصناعية للتخصص في علم ما لا يعودون إلى دولهم .[ix]

وتشير مصادر أخرى أن (٧٥٠) ألف مهاجر عربي هاجروا من الوطن العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية للمدة من (١٩٧٧ – ٢٠٠٦ م) ، وان ٧٠ ألف جامعي يهاجرون سنوياً من بين (٣٠٠) ألف خريج جامعي من الدول العربية مجتمعة ، وان الدول العربية تخسر مئات الملايين من الدولارات سنوياً بسبب هجرة عقولها العلمية ، وتعاني الدول العربية ومنها مصر مثلاً من آثار هذه الظاهرة ، إذ يُقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري أن المتميزين من العقول والكفاءات العلمية التي هاجرت للخارج تقدر بمئات الآلاف من الكفاءات العلمية وفق إحصاء صدر عام ٢٠٠٣ م من بينهم نحو (٢٥٠٠٠) عالم ، وتشير الإحصاءات إلى إن مصر قدمت نحو ٦٠ % من العلماء العرب والمهندسين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأن مساهمة كل من العراق ولبنان بلغت نحو ١٠ % حتى عام ٢٠٠٣ م وازدادت هذه النسبة بعد عام ٢٠٠٣ م بسبب هجرة أعداد كبيرة من الكفاءات العراقية لأسباب مختلفة ، بينما كان نصيب كل من سوريا والأردن وفلسطين نحو ٥ % وتشير إحصائيات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية إلى أن الوطن العربي يساهم بنحو ٣١ % من هجرة الكفاءات العلمية المهاجرة من الدول النامية ، وان ٥٠ % من الأطباء و ٢٣ % من المهندسين و ١٥ % من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوربا وأمريكا وكندا بوجه خاص ، وان ٤٥ % من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى دولهم ، ويُشكل الأطباء العرب في بريطانيا حوالي ٣٤ % من مجموع الأطباء العاملين فيها ، وان ثلاث دول صناعية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيّد نحو ٧٥ % من المهاجرين العرب [x] ، وتقدر الخسائر التي منيت بها الدول العربية من جراء هجرة كفاءاتها العلمية بنحو (١١) مليار دولار خلال عقد السبعينات من القرن

الماضي ، وارتفع هذا المبلغ ليصل في الوقت الحاضر إلى أكثر من (٢٠٠) مليار دولار حسب آخر إحصائيات منظمة العمل العربية . وان الدول الصناعية هي الرابح الأكبر من (٤٥٠) ألف كفاءة عربية مهاجرة حسب دراسة صدرت عام ٢٠٠٤ عن مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية .

كما تشير إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن الهجرة الصافية من اليمن للفترة ما بين (١٩٩٤ – ٢٠٠٠ م) للفئة العمرية (٢٠ – ٤٩ سنة) قد بلغ حجمها نحو ٨١،٣٦٧ كفاءة ، بينما في مصر بلغ حجم الهجرة الصافية للفترة ما بين (١٩٩٦ – ٢٠٠٠ م) للفئة العمرية ذاتها نحو (٣٧٤٥٨٨) كفاءة ، أما في الأردن فقد بلغت الهجرة الصافية ولنفس المدة اعلاه بنحو (٧٢٩٣٤) كفاءة أما في لبنان فقد بلغت نحو (٣١٨٠٨) كفاءة .

والجدول الآتي يمثل النسبة المئوية للمهاجرين من الدول العربية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي حسب مستوى التعليم في عام ٢٠٠٠ م . [xi]

جدول (١)

معدلات هجرة الكفاءات العربية حسب المهارة وسنوات الدراسة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي

البلد	مهارة فنية اقل من ٨ سنوات دراسة	مهارة متوسطة (٩ – ١٢) سنة دراسة	مهارة عالية ١٣ سنة دراسة فأكثر	المجموع
الجزائر	٧٦،٧	٩،٢	١٤،١	%١٠٠
مصر	١٨،٣	٢٢،٩	٥٨،٩	%١٠٠
العراق	٣٤،٨	٢٦،٦	٣٨،٦	%١٠٠
الأردن	١٦،٤	٢٨،٠	٥٥،٦	%١٠٠
لبنان	٣٠،٤	٢٥،١	٤٤،٥	%١٠٠
ليبيا	٢٢،٩	٢٣،٠	٥٤،١	%١٠٠
المغرب	٧٠،٦	١٦،٥	١٢،٩	%١٠٠
سوريا	٣١،٠	٢٤،٧	٤٤،٣	%١٠٠
اليمن	٣٣،٧	٣١،٩	٣٤،٥	%١٠٠

Docquier and Marfouk Cited by Richard H. Adains , Jr. Migration, Reinittances and Development : The Critical nexusin the Middle East and nprth Africa, UN, Beirut, ٢٠٠٦ . P.٩.

ومن تحليل الجدول (١) نلاحظ كم هي مرتفعة نسبة المهارات العالية المهاجرة من الدول العربية إلى الدول الغربية ، فقد بلغت مثلاً نحو ٥٨،٩ و ٥٥،٦ و ٥٤،١ و ٤٤،٥ و ٤٤،٣ لكل من مصر والأردن وليبيا ولبنان وسوريا حسب الترتيب ، في حين بلغت نحو ٣٨،٦ و ٣٤،٥ و ١٤،١ و ١٢،٦ لكل من

العراق واليمن والجزائر والمغرب حسب الترتيب، ومن ذلك نرى كم هي نسبة الكفاءات العربية المهاجرة وما تمثله من خسارة اقتصادية واجتماعية للدول العربية .

وأشارت منظمة العمل العربية في دراسة لها أن نسبة توزيع العلماء العرب في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الجنسية في عام ٢٠٠٣ م كانت كما في الشكل رقم (١)

شكل (١)

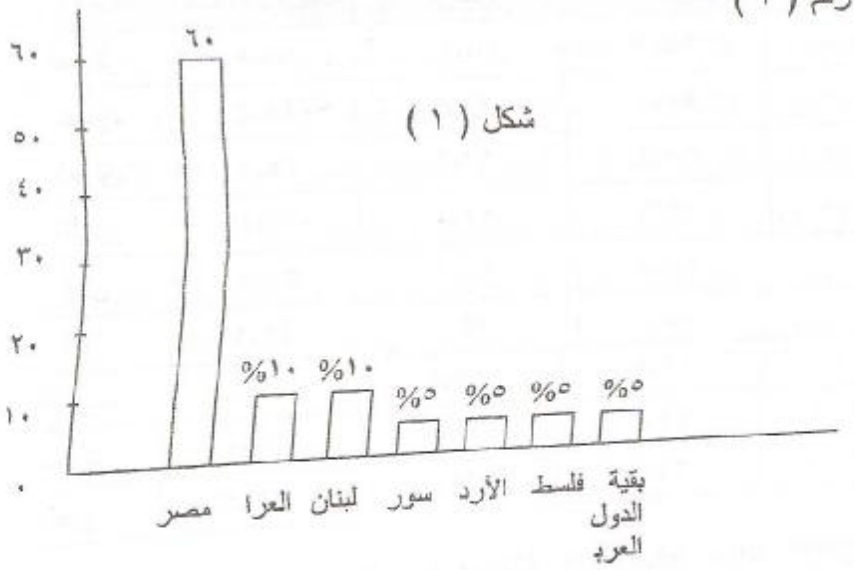

المصدر / منظمة العمل العربية، هجرة الكفاءات العربية ، عام ٢٠٠١ م، ص١٨.

ويتضح من الشكل (١) أن الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلى أمريكا حتى عام ٢٠٠٣ ، كانت حسب النسبة المئوية الآتية بالنسبة لكل دولة .

- نسبة الكفاءات العلمية المهاجرة من مصر تشكل ٦٠% .
- نسبة الكفاءات العلمية المهاجرة من العراق ولبنان ١٠ % .

- نسبة الكفاءات العلمية المهاجرة من سوريا والأردن وفلسطين وبقية الدول العربية الأخرى تشكل ٥ % لكل دولة ، ومن ذلك يتضح لنا حجم الخسارة التي تتكبدها الدول العربية من جراء هجرة هذه النسب العالية من كفاءاتها العلمية إلى الدول الصناعية .

أما إذا أخذنا هجرة الكفاءات العلمية العراقية كأنموذجاً ونضعها في سياقها التاريخي ، فيمكن القول أن هجرة الكفاءات العلمية العراقية قد مرت بأربعة مراحل، إذ بدأت المرحلة الأولى بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ ولغاية ١٩٨٠، في حين بدأت المرحلة الثانية من عام ١٩٨٠ ولغاية عام ١٩٩٠، أما المرحلة الثالثة فقد بدأت من عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٣، وجاءت المرحلة الرابعة بعد احتلال القوات الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣ وسقوط النظام السابق، ويمكن القول أن الفترة الممتدة من عام ١٩٥٨ وحتى الآن هي فترة عدم استقرار واضطراب سياسي مستمر في العراق تميزت بتوالي الانقلابات العسكرية وتبدل الأنظمة السياسية باستمرار ، وما رافق ذلك من عمليات قمع وتطهير ، الأمر الذي انعكس بدوره على أوضاع أصحاب الكفاءات العلمية وتحفيزهم على الهجرة إلى الخارج وهو أمر كان نادر الحدوث قبل عام ١٩٥٨ ، إذ ساعد تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية بعد هذا التاريخ على هجرة الآلاف من العراقيين ومنهم أصحاب الكفاءات العلمية ، فبسبب تصاعد الصراعات السياسية وتعاقب الانقلابات العسكرية وتدهور الأوضاع العامة في البلاد وجدت الكفاءات العلمية العراقية طريقها إلى الهجرة خارج البلد ، وتشير بعض المصادر التابعة لمنظمة العمل العربية أن عدد المهاجرين العراقيين خلال الفترة من ١٩٦٦ م إلى ١٩٦٩ من أصحاب الكفاءات قد بلغ نحو (٤٤٤٦) كفاءة منهم (٤١٩٢) كفاءة هاجرت إلى أمريكا و (٢٥٤) كفاءة هاجرت إلى كندا ، وجاءت الموجة الثانية من الهجرة

على اثر الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠ والتي استمرت ثمان سنوات والتي على أثرها هاجر العديد من أصحاب الكفاءات العراقية ولأسباب مختلفة ، أما المرحلة الثالثة من هجرة الكفاءات العراقية فقد جاءت على اثر غزو النظام السابق للكويت وما نتج عنه من دمار وخراب في العراق وذلك عام ١٩٩٠ ، واستمرت حتى سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ ، حيث هاجر العديد من أصحاب الكفاءات في عقد التسعينات من القرن الماضي بسبب الحصار الاقتصادي الذي فُرض على العراق وتدهور الحالة المعيشية لأصحاب الكفاءات العلمية بشكل مريع وعدم الاستقرار السياسي ، فخلال الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٨ بلغ عدد المهاجرين العراقيين من أصحاب الكفاءات إلى أمريكا وكندا وأوربا الغربية نحو (٧٣٥٠) عالماً وكفاءة عراقية ، منهم ٦٧ % أساتذة جامعات و ٢٣ % منهم من العاملين في مراكز الأبحاث المختلفة ، ومن هؤلاء جميعاً ٨٣ % من خريجي الجامعات الأوربية والأمريكية[xii] .

وتشير بعض المصادر إلى انه خلال الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٣ م كانت نسبة العراقيين من ذوي الكفاءات العالية مثلاً في السويد نحو ٦،٨ % وفي الدانمارك نحو ٤ % وفي هولندا نحو ٣،٥ % وفلندا ١،٢ % [xiii]. وهذه النسبة تمثل أقرار الدول المتقدمة بتقدير الكفاءات العراقية المقيمة على أراضيها .

أما المرحلة الرابعة من هجرة الكفاءات العلمية العراقية فقد بدأت بعد دخول القوات الأمريكية إلى بغداد وسقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ م ، وكان من أسبابها عدم الاستقرار الأمني والسياسي والقتل على الهوية وموجة الاغتيالات والخطف التي شملت أيضاً أصحاب الكفاءات العلمية من أطباء وأساتذة جامعات ومهندسين وغيرهم لأسباب سياسية لا تريد الخير والتقدم للعراق ، وعلى هذا الصعيد تشير الإحصائيات إلى أن ما يقرب من (٣٠٠) أستاذ جامعي قد قتل ، وأكثر من (٣٠٠٠) أستاذ آخر قد غادر العراق إلى جهات مختلفة ، وبالنسبة للأطباء فقد أشارت تقارير الجمعية الطبية العراقية إلى

أن عدد الأطباء الذين قتلوا خلال المدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ قد بلغ أكثر من (٢٥) طبيباً ، وعدد الذين خطفوا قد وصل إلى (٣٠٠) طبيباً ، وان ١٠ % من إجمالي عدد الأطباء في العراق والبالغ عددهم (٣٢٠٠٠) طبيب قد هاجروا إلى الخارج .

ويمكن القول أن هناك أربعة عوامل رئيسة أدت مجتمعة دوراً كبيراً في هجرة الكفاءات العلمية العراقية اعتباراً من عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى عام ٢٠٠٧ م وهذه العوامل هي :

١- العامل السياسي .

٢- العامل الاقتصادي .

٣- العامل الطائفي .

٤- العامل الأمني .

فقبل عام ٢٠٠٣ كان العامل السياسي والاقتصادي سبباً رئيساً في هجرة الكفاءات العلمية العراقية ، أما بعد عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧ بالتحديد فكان سبب هجرة الكفاءات العلمية العراقية هو العامل الأمني والسياسي والطائفي والعلمي ، فبسبب الصراع الطائفي والانفلات الأمني هاجر الآلاف من أصحاب الكفاءات العلمية بحثاً عن العيش الكريم والاستقرار ، وقد شكلت هذه الهجرة سواء أكانت قبل عام ٢٠٠٣ أم بعده خسارة علمية ومادية لا يمكن تعويضها في الأمد القصير . (xiv)

وتقدر الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة إلى الخارج في الوقت الحاضر بأكثر من (١٠) آلاف كفاءة .

ومهما يكن العدد فان قتل أو خطف أو هجرة أصحاب الكفاءات من أساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين تمثل خسارة لا يمكن تعويضها أو إنتاجها مرة أخرى بفترة قصيرة ، إذ أن ذلك يحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد والمال، وقد تركت هجرة الكفاءات العلمية تأثيرها المباشر في قطاعات الدولة المختلفة ،

فمثلاً في مجال التعليم العالي تشير التقارير إلى أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد أغلقت نحو (١٥٢) قسماً علمياً في كلياتها المختلفة لعدم توفر الكفاءات التدريسية المطلوبة ، وان أقساماً علمية أخرى قد أغلقت الدراسات العليا فيها لعدم توفر ملاكات بدرجات علمية عالية فيها مثل (أستاذ وأستاذ مساعد) ، كما أن بعض المستشفيات المتخصصة في الجراحة الدقيقة أصبحت تعاني من نقص شديد في الكفاءات الطبية المختصة ، وخاصة في مجال زراعة الكلية وجراحة القلب وجراحة الجملة العصبية وطب العيون ، الأمر الذي دفع بالكثير من المواطنين العراقيين للسفر إلى دول الجوار لغرض العلاج ، فضلاً عن غلق الكثير من مراكز البحوث سواء في الصناعة أم الزراعة بسبب نقص أو فقدان الكادر المتخصص أو نهب وسلب الاجهزة والمختبرات .

وهكذا فان عدد الكفاءات العلمية العراقية المهاجرة هي في حالة تزايد مستمر سنة بعد أخرى ولأسباب مختلفة فضلاً عن عدم وجود ما يبشر بعودة الكفاءات المهاجرة أصلاً لعدم وجود ما يشجعها على العودة إلى الوطن ، وهذا يمثل خسارة كبيرة للبلد على صعيد التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي ، فضلاً عن الخسائر المادية العالية التي تتكبدها الدولة المتمثلة بالأموال التي صرفت على تعليم وتدريب هذه الكفاءات العلمية . ناهيك عن الآثار الوخيمة التي تتركها هجرة الكفاءات العلمية العراقية على الجانب الصناعي والزراعي والتعليمي والمجالات الأخرى كالصحة والاعمار ونتيجة لذلك أصبح العراق دولة مستهلكة أكثر مما هي منتجة ، وهذا هو حال أغلب الدول العربية التي أخذت تنحدر نحو الفقر وارتفاع نسبة البطالة وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد بالرغم مما وهبها الله تعالى من خيرات ونعم ، ولكنها أبتليت بأنظمة متناحره بددت ثرواتها وهجرت علمائها .

ومن أجل إيقاف هجرة الكفاءات العلمية العراقية ، أو استقطاب الكفاءات المستقرة في الخارج لابد من القيام بالعديد من الإجراءات ومنها:

١- تشريع قانون خاص (قانون الكفاءات العلمية العراقية) على أن يكون واضحاً وغير خاضع للتفسيرات والرغبات الإدارية ، وان يتضمن معالجة المشاكل التي تدفع الكفاءات العلمية بالهجرة إلى الخارج ، من سكن لائق ومستوى معيشي جيد والشعور بالأمن والاستقرار والحرية الأكاديمية وتوفير مستلزمات البحث العلمي بكافة أنواعها واحتساب الخدمة والترقيات العلمية وغيرها من الحوافز المادية أو العلمية التي تشجع تلك الكفاءات المهاجرة بالعودة إلى الوطن للمساهمة في عملية التنمية والتطور العلمي .

٢- تشكيل لجنة تهتم بشؤون عودة الكفاءات في دول المهجر تابعة إلى اعلى سلطة تشريعية في الدولة .

٣- إرساء دعائم الأمن والنظام والاستقرار في عموم البلد .

٤- عدم ممارسة التميز السياسي والقومي والديني والطائفي تجاه أصحاب الكفاءات .

٥- تأسيس بنك للمعومات يقوم بجمع البيانات الكافية عن أصحاب الكفاءات المهاجرة.[xv]

ثالثاً : هجرة الكفاءات العلمية العربية وعمليات التنمية داخل الدول العربية .

تعتبر هجرة الكفاءات العلمية العربية أحد ابرز المعوقات الرئيسة لعملية التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي في الدول العربية ، إذ تعتبر هذه الكفاءات دعامة التنمية وأحد أبرز عوامل دفعها ، وهي الأساس في كل تحديث وتطوير ، والقاعدة الأساسية العريضة لتطوير وتقدم العلوم والتكنولوجيا في الدول العربية وهي أحد أهم عناصر الإنتاج التكنولوجي، لذلك فقد أطلق عليها البعض اسم النقل المعاكس للتكنولوجيا ، إذ أن هجرة الكفاءات العلمية تُسهم في إبقاء المجتمع العربي على حاله من التخلف والتبعية في سياق من مرور العرب في

مرحلة تتسم بتحديات حضارية كبرى تتمثل في تطور الغـرب ماديـاً وتقنيـاً ومعلوماتياً ، وتخلف العرب في هذه المجالات ، إذ أن هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية يزيد من عمق المقارنة ، لأن هذه الكفاءات تـشكل مساحة لا يستهان بها في آلية التقدم العلمي والتقني فـي الـدول الـصناعية ، فالعقول المهاجرة من الدول العربية قد كلفت هذه الدول خسائر مادية هائلة وهي الآن تغذي الدول الصناعية بطاقات بشرية متجددة ، في الوقت الـذي تـورث التخلف في دولها الأصلية وعلى مختلف الصعد .

ولاشك أن هجرة الكفاءات العلمية العربية المختلفة قد أدت وتؤدي إلى اتـساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة وتقنيتها المتطورة ، وبين الـدول العربيـة وأوضاعها المتردية في الصناعة والزراعة والمجالات الأخرى ، وذلك لان تلك الكفاءات هي القاعدة الأساسية العريضة لإحداث التطوير والتحـديث والتقـدم التكنولوجي ، وهي التي تخطط للتنمية وتعمل على تنفيذها . وفي الوقت الـذي استفادت فيه الكثير من الدول الصناعية من إمكانيات هـذه الكفـاءات العلميـة المهاجرة لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام ، أستنزفت الدول العربية من جهود مثل هذه الكفاءات ، وفي الوقت الذي شجعت فيه الدول الصناعية على هجرة واستقطاب تلك الكفـاءات بمختلـف الوسـائل والمغريات ، لم تقم الدول العربية إلا بالنذر اليسير من الجهود لجذب واستقطاب عقولها المفكرة المهاجرة والاستفادة من إبداعاتها التي فقدتها ، ولكي ندرك أبعاد هذه الظاهرة أو المشكلة وخطورتها على واقع الدول العربية ومـستقبل عمليـة التنمية فيها لا بُد من عرض بعض الأرقام أو الحقائق حول هذه المـشكلة . إذ أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في الوطن العربي لعام ٢٠٠٢ إلى أن أكثر من (مليون خبير) واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنين المهرة مهاجرين ، ويعملون في الدول المتقدمة ليسهموا في تقدمها وتطورهـا ، ويعمق رحيلهم عن أوطانهم الأصلية من حالات التخلف والارتهـان للخبـرات

الأجنبية ، ويذكر التقرير أن عدد حملة الشهادات العليا فقط من الدول العربية المهاجرين إلى أوربا وأمريكا قد بلغ نحو (٨٥٠) ألف عربي ، وهذا يعني أن الدول الصناعية توفر مليارات الدولارات نتيجة هجرة الكفاءات العلمية العربية إليها ، ولم تبذل هذه الدول أي جهد في تنشئة وتدريب وتعليم تلك الكفاءات بينما تحملت الدول العربية كلفة تنشئتها وتدريبها وتعليمها لسنوات طوال [١٦] . وهكذا يذهب إنتاج هذه الكفاءات الجاهزة ليصب مباشرة في إثراء الدول المتقدمة ، ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها إلى أمام ، فيما تخسر دولهم الأصلية (الدول العربية) ما أنفقته عليهم وتخسر فرص النهوض التنموي على مختلف الأصعدة التي كان من الممكن أن تسهم هذه الكفاءات في إيجادها . وهكذا يتبين لنا من خلال ذلك الأثر السلبي لهجرة الكفاءات العلمية العربية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتقني والتكنولوجي في الدول العربية .

المبحث الثاني / أسباب الهجرة وآثارها السلبية ومقترحات الحد منها.

أولاً : أسباب أو عوامل هجرة الكفاءات العلمية العربية ، يُمكن تقسيم الأسباب التي تدفع بالكفاءات العلمية العربية للهجرة خارج أوطانها إلى نوعين هما :

١- أسباب أو عوامل دافعة أو طاردة داخلية .

٢- أسباب أو عوامل جاذبة خارجية .

وسنقوم بعرض مفصل لكل من هذين النوعين من العوامل :

١- العوامل الطاردة أو الدافعة :

وهي العوامل الموجودة داخل الدول العربية نفسها ، إذ أن مما لاشك فيه إن هجرة الكفاءات العلمية العربية تعبر عن وجود خلل ما في الحياة الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو التعليمية داخل هذه الدول ، أو بعبارة أخرى هناك عوامل وأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وعلمية تُعتبر بمنزلة

عوامل الطرد للكفاءات العلمية العربية ومن أهم هذه العوامل أو الأسباب ما يأتي :

أ- **العوامل الاقتصادية والإدارية** : تعتبر العوامل الاقتصادية والإدارية أحد أهم العوامل الدافعة للهجرة ، وذلك لرغبة المهاجر في بلوغ مستوى معيشي أفضل ، ومكان أفضل للعمل والإبداع بعيداً عن مشاكل التخلف الإداري وسوء استثمار الطاقات العلمية ، أما الأركان الأساسية التي تقع تحت مفهوم (العوامل الاقتصادية والإدارية) والتي تدفع بالكفاءات العلمية العربية للهجرة خارج أوطانها فيمكن حصرها بالاتي [١٧] :

(أولاً) : **تباين مستوى الدخل** :

ويتضمن ذلك الفقرات الآتية :

(١) أن فارق الدخل بين الدولة المهاجر منها صاحب الكفاءة (الدولة العربية) ، والدولة المهاجر إليها (الدولة الأجنبية) يُعد من الأسباب أو العوامل المهمة التي تؤدي إلى الهجرة وتفاقمها سنة بعد أخرى على الرغم من ان تكاليف المعيشة في الدول الصناعية قد تكون مرتفعة مقارنة مع تكاليف المعيشة في الدول العربية ، إلا أن الارتفاع المطلق لمستوى الدخل الذي يتقاضاه المهاجر (صاحب الكفاءة) في الدول المتقدمة قد يتجاوز (١٠) عشرة أضعاف ما يتقاضاه في بلده الأصلي ، وهذا يشكل دافعاً ومحفزاً لصاحب الكفاءة باتخاذ قرار الهجرة ، إذ أكدت دراسة على عينة من أصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة قامت بها مؤسسة العلوم الوطنية الأمريكية عام ١٩٩٨ أن (٦٠ – ٧٠ %) من أصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة من الدول النامية ومنها الدول العربية هاجروا من اجل بلوغ مستوى معيشي أفضل.

(٢) تباين مستوى الدخل بين الأفراد في الدول العربية دون اعتبار للمؤهلات : إذ أن الفروقات الواسعة بين مستويات الدخل لفئات المجتمع في الدول

العربية دون الاهتمام بالمؤهلات العلمية سبباً للكثير من أصحاب الكفاءات في اتخاذ قرار الهجرة ، ففي الكثير من الدول العربية يحصل الفرد غير المتعلم أو صاحب التعليم المتدني وبسبب مزاولته لمهنة معينة أو احتلاله لموقع معين في الدولة أو انتمائه لحزب معين أو طائفة معينة على دخل يفوق الدخل الذي يحصل عليه صاحب الكفاءة أو الأستاذ الجامعي أضعاف المرات.(١٨)

(٣)تباين مستوى الدخل بين أصحاب المؤهل الواحد : فبسبب اختلاف القوانين والتعليمات الخاصة بالأجور والمخصصات التي يحصل عليها أصحاب الاختصاص أو المؤهل الواحد بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة ، يحصل التباين بين مستويات الدخل بين أصحاب نفس المؤهل العاملون في أكثر من قطاع ، فمثلاً يحصل نفس المهندس في اختصاص معين وفي قطاع ما ضعف ما يحصل عليه في قطاع آخر ، مما يولد شعوراً بالغبن وعدم الموضوعية في المساواة ، الأمر الذي يولد رغبة واندفاع لدى صاحب الكفاءة للتفكير بالهجرة خارج بلده لتحقيق ما عجز عن تحقيقه داخل بلده .

(٤)تباين مستوى الدخل أثناء الخدمة وما بعد الخدمة في اغلب الدول العربية ، فوجود مثل هذا التباين ، يُعد اتجاهاً لا يتناسب مع حركة التطور في مستويات المعيشة ومتطلبات الرفاهية للفرد في المراحل المتقدمة من العمر والخدمة ، ففي اغلب الدول العربية توجد قوانين ينخفض فيها الدخل إلى النصف أو أكثر عند الإحالة على التقاعد عما كان عليه أثناء العمل ، خاصة إذا ما اخذ بنظر الاعتبار مستوى الدخل الأصلي أثناء الخدمة المنخفض أصلاً والذي لا يتناسب ولا يكفي للعيش عند مستوى الكفاف أحياناً ، فمن اجل الحصول على عمل يناسب صاحب الكفاءة وبالدخل المناسب ، وحتى لا يشقى في مراحل عمره المتقدمة أو عند إحالته على التقاعد ، يسعى

صاحب الكفاءة إلى الهجرة لإحدى الدول الصناعية من اجل تامين حاضره ومستقبله .(١٩)

(٥)سوء توزيع الثروة والدخل في الدول العربية بشكل عام ، وهذا مرتبط بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة في الدول العربية والأسس المعتمدة في هذه الدول لتوزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع ، ففي اغلب الدول العربية تستحوذ فئة قليلة من المجتمع على النصيب الأكبر من الثروة القومية ، نتيجة لعوامل غير موضوعية وغالباً ما تكون هذه الفئة ممن لا يحملون أي تحصيل دراسي عالي ، وهذا يؤدي إلى تفاقم الخلل في التوازن الاقتصادي بين فئات المجتمع وتضييق الفرصة أمام الكفاءات العلمية في التطور والارتقاء والبحث والعيش الكريم ، مما يدفعها إلى التفكير بالهجرة خارج البلد . (٢٠)

(ثانياً) : البطالة وسوء الاستخدام :

إذ يعتمد واقع الاستخدام في اغلب الدول العربية على عوامل عديدة يأتي في مقدمتها طبيعة النظام الاقتصادي السائد في البلد والقدرات الاقتصادية لهذا البلد وإمكانيته الاستثمارية لخلق فرص العمل ، ومدى فاعلية سياسة التشغيل في بلوغ حالة الاستخدام الكامل من خلال عملية التخطيط الاقتصادي ، فعلى الرغم من أهمية التخطيط في توجيه النشاط الاقتصادي في الدول العربية ، فان الجوانب التطبيقية تشير إلى أن التخطيط الاقتصادي في اغلب هذه الدول لا يزال دون مستوى الشمولية والواقعية وشروط الاستمرار ، كما لا تزال الجوانب الفنية فيه بعيدة عن الدقة المطلوبة ، كما أن تخطيط القوى العاملة وتنمية الموارد البشرية بعيدة عن شمولية التخطيط ، بل إنها تعتبر نتائج تتحقق من جراء العمليات التطويرية وليست كجوانب حاسمة في التنمية الاقتصادية لهذه الدول ،و خاصة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار عجز أو غياب السياسات التعليمية الهادفة وعدم تناسقها مع متطلبات التنمية والتطوير ، وهذا يسبب حالة من عدم

التوافق الكمي والنوعي بين جوانب العرض والطلب في سوق العمل ، وشيوع ظاهرة البطالة وسوء الاستخدام وبالتالي هجرة الكفاءات العلمية ، وغيرها من النتائج السلبية . (٢١)

(ثالثاً) : ضعف تخطيط وتوجيه ومتابعة الدراسة في الخارج :

إذ أن دراسة الطالب العربي في الجامعات الأجنبية تعتبر أكثر من التحاق الطالب بالجامعة ، بل هي تغيير في مجمل حياته ، وذلك من خلال تأثره بالعادات والتقاليد والثقافة الغربية السائدة هناك ، ومحاولته التأقلم ضمن ظروف المجتمع الذي يدرس فيه ، وكثيراً ما ينتج عن ذلك التصاق الطالب بالمجتمع الذي يدرس فيه ومحاولته البقاء فيه كمحصلة نهائية وبتأثير عوامل الدفع والجذب معاً ، وان لضعف تخطيط وتوجيه ومتابعة الطالب الدارس في الخارج أثراً كبيراً في تنمية قرار الهجرة لهذا الطالب وخاصة تلك الحالات التي يتأهل فيها الطالب الدارس هناك على نحو يتفق وحاجات العمل في البلد الأجنبي الذي يدرس فيه ، وبسبب عدم متابعة الدول العربية لطلابها الدارسين في الخارج فأنهم غالباً ما يستقرون في تلك الدول بعد إنهاء دراستهم ، إذ وجد أن ٧٣ % من الكفاءات العلمية العربية المهاجرة إلى أمريكا كانوا طلاب هناك ، بينما كانت النسبة المتبقية هي هجرة مباشرة من الدول العربية(٢٢).

(رابعاً) : ضعف مجالات البحث والتطوير العلمي وقلة الإمكانات المتاحة للكفاءات العلمية العربية داخل دولهم ، إذ أن انعدام أنشطة البحث العلمي والتطور في أكثر الجامعات العربية يعود إلى نظرة عدم الاعتبار التي تنظرها اغلب الحكومات العربية إلى البحث والتطوير ، إذ تشير الكثير من الدراسات إلى أن مستوى الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية يكون محدوداً مما ينعكس سلباً على الناتج العلمي للفرد العربي والذي لا يمثل أكثر من ٠،٥ % من ناتج الفرد المماثل في الدول الصناعية وهذا ينعكس على متوسط إنتاج الدول العربية من حيث نشر البحوث العلمية والذي يبلغ اقل من ١٠% من

متوسط إنتاج نظائرها من الدول الصناعية ، وهذه الاعتبارات تنطوي ضمناً على اثار خطيرة بالنسبة لسياسات التنمية في الدول العربية ، كما انه يشكل إحباطاً لكثير من الكفاءات العلمية مما يجعلها تفكر بالهجرة خارج أوطانها والاستقرار في الدول الصناعية .

(خامساً) : السياسات التكنولوجية والتنموية الخاطئة المعتمدة في اغلب الدول العربية (٢٣)

ويتمثل ذلك من خلال اعتماد الكثير من الحكومات العربية على الشركات الأجنبية المتطورة التي يمكنها تقديم الخدمات التكنولوجية المطلوبة بسهولة ويسر ، فعلى الرغم من أن الكثير من الحكومات العربية تحاول تطوير مجتمعاتها مادياً بالاعتماد على الشركات العملاقة الأجنبية ذات الإمكانيات المادية والفنية الكبيرة ، وعلى الرغم مما لهذا التوجه من ايجابيات ، إلا انه بالتأكيد لا يخلو من السلبيات التي تؤدي إلى إحباط الكفاءات الوطنية ، إذ أن التقدم والتكنولوجيا لا تُكتسب فقط من خلال الاستيراد ، وإنما تُكتسب وتتطور من خلال المؤسسات الوطنية للاستثمارات والهندسة والبحث العلمي الذي يُسهل عملية بناء مثل هذه المؤسسات الوطنية البنية الأساسية المحلية للعلم والتكنولوجيا والتي تشكل الكفاءات العلمية المحلية حجر الزاوية فيها ؛ أما السياسات التنموية السائدة في اغلب الدول العربية فهي سياسات تنموية تابعة للدول الصناعية المتقدمة تستهدف تحديث وتنمية الدول العربية بشكل جاهز استناداً إلى سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي تبنتها أكثر الدول العربية ، مما يقلل من أهمية وجود واستغلال الكفاءات العلمية العربية ، مما يدفع بالكفاءات العلمية العربية للتفكير بالهجرة إلى الخارج ، وبذلك تكون السياسات التكنولوجية والتنموية المعتمدة في الدول العربية هي احد أهم العوامل التي تدفع أصحاب الكفاءات بالتفكير بالهجرة إلى خارج أوطانها، وهذا يساعد أيضاً على بقاء الدول العربية مستهلكة أكثر مما هي منتجة وخاصة ما يتعلق بالسلع المُصنعة .

(سادساً) : تخلف الجهاز الإداري وتعقيد الإجراءات :

ويتضمن ذلك العديد من الإجراءات والمظاهر المتخلفة التي يتصف بها الجهاز الإداري في الدول العربية بشكل عام ، كالبيروقراطية في العمل والمركزية المفرطة وقلة الخبرة لدى من هم في الجهاز الإداري وضعف القدرة لديهم في اتخاذ القرار أو إنضاج عملية اتخاذه وصيرورته على أسس علمية ، وذلك لان الكثير من القادة الإداريين هيمنوا على المناصب الإدارية العليا بواسطة المحسوبية والمنسوبية والعلاقات المشبوهة ، وممن تنقصهم الكفاءة والخبرة والمهارة ، مما ينعكس سلباً على القرارات الإدارية التي يتخذونها ، كما وتساهم القوانين والتعليمات السائدة وعدم استقرارها النسبي وتباينها بين المؤسسات المختلفة وبالأخص تلك المتعلقة بالارتقاء الوظيفي والعلمي ، وتأثر تلك القرارات بالكثير من عوامل التفضيل والمحاباة الشخصية ، مما يولد ذلك شعوراً لدى الكفاءات العلمية بالعزلة والإحباط وقتل روح الاندفاع نحو البناء والتطوير ، ومن جانب آخر تنشيط العوامل السلبية من خلال تحجيم إمكانية استقطاب الفرد نحو العمل بالداخل وبالتالي المساهمة مع عوامل الدفع الأخرى في هجرة الكفاءات العلمية نحو الخارج [٢٤] ناهيك عن الفساد السياسي والإداري والمالي الذي تتصف به أكثر الدوائر في الدول العربية .

ب- العوامل الاجتماعية :

إذ أن المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها أغلبية الدول العربية ، وتخلف معايير التطور والارتقاء الاجتماعي دون النظر إلى المستوى العلمي والثقافي والخبرة ، وتفشي المنطلقات والأسس اللاموضوعية في تحديد مركز ووظيفة الفرد وامتيازاته ، إنما تؤدي بالنتيجة إلى أن الكوادر الأقل مؤهلاً واضعف خبرة ومعرفة تطرد الكوادر الأعلى قدرة وكفاءة وخبرة ومؤهلاً من سوق العمل بل وتدفعها للهجرة خارج الوطن، كما وتلعب العادات والتقاليد دورها في خلق الظروف غير المؤاتية لعمل الكفاءات العلمية في أوطانها ، كما أن الثقة المتدنية

بالخبرات الوطنية والعالية بالخبرات الأجنبية ، ومنح الامتيازات والتسهيلات للثانية ومنعها عن الأولى ، يدفع بالفرد صاحب الخبرة للبحث عن المكان أو المحيط الذي يمنحه أكثر ثقة وأكثر امتيازاً ، وقد تجد بعض الكفاءات بالهجرة خلاصاً لها من هذا الواقع لممارسة نشاطها وإرضاء طموحاتها والتخلص من الأجواء البوليسية التي تتحلى بها معظم ان لم تكن جميع الدول العربية . (٢٥)

ج- العوامل السياسية والأمنية :

لا يختلف اثنان على أن الضغط السياسي وكبت الحريات واضطهاد المثقفين وانعدام الأمن والاستقرار وغياب الديمقراطية الحقيقية والحروب والقتل على الهوية والتهجير والتغيرات السياسية والفساد الإداري والسياسي وعدم تقدير الكفاءات العلمية وغيرها من الأمور التي تتسم بها الدول العربية بشكل عام تشكل عوامل ودوافع مهمة لإجبار صاحب الكفاءة العلمية للهجرة خارج وطنه بحثاً عن واقع خال من العنف والاضطهاد والظلم وسياسة التطهير وغير ذلك (٢٦).

٢- العوامل الجاذبة :

يقابل عوامل الدفع التي ورد ذكرها سابقاً والتي كانت وراء هجرة الكثير من أصحاب الكفاءات العلمية العربية ، هناك عوامل ثانية تؤدي دوراً مهماً في هجرة صاحب الكفاءة وهذه العوامل تسمى بعوامل الجذب ، (وهي موجودة في الدول الصناعية المتقدمة التي تستقطب المهاجر) ، وتؤدي هذه العوامل دوراً رئيساً في تشجيع أصحاب الكفاءات العربية على الهجرة ، وهي أيضاً أما تكون اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو أمنية ، ويمكن تلخيصها بالاتي (٢٧) :

أ- حالة التقدم الاقتصادي السائد في الدول الصناعية المتقدمة وارتفاع مستويات المعيشة ومستويات الأجور التي يمكن أن يحصل عليها صاحب الكفاءة تشكل عوامل مهمة في اتخاذ قرار الهجرة .

ب-توفر المستلزمات العلمية ومتطلبات العمل اللازمة للبحث والتطوير إضافة إلى تيسر الكوادر المساعدة والمراجع العلمية وسهولة الحصول على مختلف البيانات والمعلومات المطلوبة .

ت- توفر الثروات المادية الضخمة التي تُمكن الدول الصناعية من تمويل فرص العمل الهامة والمجزية مادياً ، مما يشكل إغراءاً قوياً للكفاءات العلمية العربية للهجرة إليها .

ث-أحد الأسباب المهمة في بقاء صاحب الكفاءة العلمية العربية في الدول الصناعية بعد إكماله الدراسة والتخصص هو الارتباط الاجتماعي من خلال الزواج بالأجنبية .

ج- إن وجود وعيش أهل أو أقارب صاحب الكفاءة العربية في إحدى الدول الصناعية المتقدمة يكون احد العوامل المهمة التي تشجع صاحب الكفاءة بالتفكير للهجرة إلى تلك الدولة .

ح- قيام الدول الصناعية المتقدمة ومن خلال وسائل الدعاية والإعلان المختلفة بالترويج والتشجيع على هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى تلك الدول من خلال الإعلان عن توفر الحياة الكريمة والعيش الرغيد وتوفر المناخ العلمي الجيد والمناسب للبحث كل ذلك يكون عاملاً مهماً في تشجيع أصحاب الكفاءات العربية على الهجرة .

خ- توفر الحرية السياسية والاجتماعية والاستقرار الأمني والنفسي في البلدان المتقدمة تعتبر عوامل جذب للكفاءات العلمية العربية .

د- يرى بعض الباحثون أن الفرد صاحب الكفاءة في المجتمع العربي عاجز عن تحقيق أهدافه وطموحاته العلمية ، حيث تسيطر عليه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تستخدمه لتحقيق مصالحها الخاصة بدلاً من خدمة المجتمع أو تحقيق طموحاتها العلمية، وهذا غير موجود في الدول الصناعية التي تسعى للتطور العلمي والتكنولوجي.

ذ- حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوفر ما يحتاجه الباحث من أجهـزة ومستلزمات علمية أخرى .

ر- مستوى الدخول المرتفعة في الدول الصناعية تدفع بصاحب الكفاءة بالهجرة إليها لتحقيق مستوى معيشي أفضل .

ز- التشجيع الذي تمنحه الدول الصناعية للبحث والابتكار عوامل مهمة في اتخاذ قرار الهجرة .

س- توفر الجو الديمقراطي الحقيقي في الدول الصناعية والتـداول الـسلمي للسلطة والشعور بالأمن والاستقرار والحرية الأكاديمية والابتعاد عن سياسة التطهير والعنف والعنف المضاد كلها تعتبر عوامل جذب للكفاءات العلميـة العربية المهاجرة للدول الصناعية .

ثانياً : الآثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية العربية على عمليات التنمية :

تفرز هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية آثـار سـلبية عديدة على واقع ومستقبل التنمية في الدول العربية ، وهذه الآثار لا تقتصر على عمليات التنمية فقط وإنما تمتد أيضاً إلى التعليم في الوطن العربـي وإمكانيـة توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية ، ويمكن تلخيص هذه الآثار بالاتي :

١- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية لهذه الكفاءات العربية التي تـصب فـي شرايين الدول الصناعية ، بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه الكفـاءات في مجال الاقتـصاد والتعلـيم والـصحة والتخطـيط والبحـث العلمـي والتكنولوجي .

٢- مع أزدياد معدلات هجرة الكفاءات العلمية العربية يزداد اعتمـاد غالبيـة الدول العربية على الكفاءات الأجنبية في ميادين شتى وبكلفـة اقتـصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان .

٣- تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها الدول الصناعية بدون مقابل أو خسارة .

٤- إن أستمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الدول الصناعية تؤدي إلى توسيع الفجوة التكنولوجية فيما بين الدول الصناعية من جهة والدول العربية من جهة أخرى ، لان الكفاءات المهاجرة تقدم للدول الصناعية فائدة ومردوداً اقتصادياً مباشراً [٢٨] .

٥- إن أستمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤدي إلى ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحث في الدول العربية مقارنة بالدول الصناعية .

٦- إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤدي إلى عجز أو ضعف في قدرة الدول العربية على إنشاء مراكز للأبحاث العلمية أو توسيع القائم منها ، مما يؤدي إلى عرقلة التطور والتقدم الفكري والعلمي داخل الدول العربية .

٧- استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤثر سلباً في إعداد المؤهلين اللازمين لعمليات التنمية محلياً .

٨- إن هجرة الكفاءات العلمية العربية المستمر يؤدي إلى إرهاق ما موجود لديها من كوادر فنية وعلمية سواء في الجامعات أو المعاهد أو مؤسسات الدولة الأخرى ، وذلك من خلال زيادة الأعباء الملقاة على عاتقها مما يؤدي إلى ضعف إنتاجية هذه الكوادر وانتشار روح اللامبالاة لديها ونمو عقلية الروتينية وفتور الحماس المطلوب للإبداع والتطور .

٩- هجرة الكفاءات العلمية العربية تُعتبر خسارة للتعليم في الدول العربية في جميع مراحله.

١٠-إن هجرة الكفاءات العلمية من الدول النامية بشكل عام ومنها الدول العربية إلى الدول الصناعية المتقدمة يؤدي إلى تمركز المعرفة والتكنولوجيا في

مناطق معينة من العالم وحرمان مناطق أخرى هي الدول النامية ، وهـذا يؤدي إلى هيمنة الدول الصناعية وازدياد خنوع الدول النامية .(٢٩)

١١-إن هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج وأزديادها سنة بعد أخـرى يؤدي إلى تعطيل أو إيقاف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في الدول العربية وجعلها تابع ومستهلك للصناعات الأجنبية (٣٠) .

١٢-إن هجرة الكفاءات العلمية العربية أدى إلى غلق الكثير من مراكز البحـث العلمي في الدول العربية ، وغلق العديد من الأقسام العلمية في جامعاتها .

١٣-تزداد خطورة هجرة الكفاءات العلمية العربية يوماً بعد آخـر باعتبارهـا عملية تهديم كبرى لكل المحاولات الرامية إلى تثـوير التنميـة والتطـور التكنولوجي السريع ، الأمر الذي يجعل من الهوة العلميـة والتكنولوجيـة والحضارية تَزداد عمقاً مقارنة مع البلدان المتقدمة ، فمن خـلال خـسارة العنصر البشري المؤهل تتفاقم مشاكل التنمية في الدول العربية وتتضاعف خسائرها أكثر فأكثر نتيجة العجز الكبير الذي يحدث لهـا فـي القـدرات العلمية والتكنولوجية ما يحدد ويُضيق كثيراً من حجم الطاقـة الاسـتيعابية للاقتصادي عموماً .

ثالثاً : مقترحات إيقاف هجرة الكفاءات العلمية العربية وأستقطاب الكفاءات المهاجرة منها :

إن هجرة (نزيف) الكفاءات العلمية العربية يُعتبر من أخطر القضايا التي تواجه الدول العربية بشكل عام ، وأن إيقافها أو معالجتها يحتاج إلى وقفة جادة وموضوعية ، وأفق واسع يتلمس تعقيدات الواقع العربي ، إذ أن الخطورة التي تشكلها هجرة الكفاءات العلمية العربية على عمليات التنمية في الدول العربيـة تتطلب إيجاد حلول لمعالجة أو الحد من هذه الظاهرة ، والحل الأمثل يكمن مـن خلال وضع إستراتيجية عربية متكاملة للتصدي لهـذه المـشكلة ، وينبغـي أن

تشارك في وضع هذه الإستراتيجية كل من جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ، والمجلس الأقتصادي والاجتماعي العربي والمنظمات العربيـــة غيـــر الحكومية ، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ، وكل من يمتلك خبـــرات ودراسات جادة في هذا الموضوع . ويمكن للمقترحات المتواضـــعة الآتيـــة أن تساهم في معالجة هذه الظاهرة واستقطاب بعض الكفاءات المهاجرة [٣١] :

١- أحترام الجانب الإنساني في الكفاءات العلمية وخاصة ما يتعلق منها بحرية الرأي بأختصاصاتهم الفنية .

٢- إعادة النظر جذرياً في سلم الأجور والرواتب التي تُمنح للكفاءات العلميـــة في بلدانهم ، وتقديم حوافز مادية ومعنوية ترتبط بالبحث والإنتاج وتقـــديم الخدمات اللازمة لقيامهم بأعمالهم على أحسن وجه ممكن .

٣- تكثيف رعاية المبعوثين للبحث والدراسة والتدريب ، رعاية مادية ومعنوية ، والتوجه الجاد للأستفادة من طاقات البحث والدراسة المتاحة في الـــدول العربية ، وإرسال أساتذة أكفاء للأتصال بالمبعوثين أو الدارسين في الخارج وتحمل تكلفة عودتهم كل سنة إلى عوائلهم ووضع برامج لإشـــراكهم فـــي العمل والإنتاج أثناء الإجازة الدراسية .

٤- إيجاد مراكز للبحوث وتطوير الموجود منها .

٥- تشجيع التأليف والترجمة وتسهيل عملية الطبع .

٦- تسهيل مصادر المعرفة وتسهيل الحصول عليها من خلال الأرتباط بالشبكة العالمية للمعلومات .

٧- وضع برامج تدريبية فاعلة لتطوير قدرات أعضاء الهيئة التدريسية داخـــل البلد وخارجه .

٨- توفير السكن اللائق لأعضاء هيئة التدريس والكفاءات العلمية الأخرى .

٩- إجراء مسح شامل للكفاءات العربية المهاجرة (المستقرة في المهجر) بهدف التعرف على حجمها ومواقعها وميادين أختصاصها وظروف عملها وبذل الجهود الكافية لإقناعها بالعودة إلى الوطن ، [٣٢] للاستفادة منها.

١٠-وضع برامج وطنية لمواجهة هجرة الكفاءات العلمية وإنشاء مراكز للبحوث التنموية والعلمية ، والتعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية لإصدار الوثائق التي تنظم أوضاع المهاجرين من العلماء وأصحاب الكفاءات .

١١-حث الحكومات العربية على تكوين الجمعيات والروابط لاستيعاب أصحاب الكفاءات المهاجرة من بلدانها ، وإزالة جميع العوائق التي تعيق ربطهم بوطنهم الأصلي ، ومنحهم الحوافز المادية والمعنوية ، وتيسير إجراءات عودتهم إلى أوطانهم للمشاركة في عمليات التنمية والتطوير [٣٣] .

١٢-تنظيم مؤتمرات للمغتربين العرب من أصحاب الكفاءات وطلب مساعدتهم وخبراتهم سواء في ميدان نقل التكنولوجيا أو المشاركة في تنفيذ المشروعات .

١٣-احترام الحريات الأكاديمية وصيانتها وعدم تسييس التعليم أو عسكرته ، وهذا الموضوع له صلة وثيقة بحقوق الإنسان وخضوع الدولة والأفراد للقانون على السواء .

١٤-إنشاء لجان دائمة متخصصة برعاية شؤون الكفاءات ومنحها الصلاحيات الكافية من اجل استقطاب ما يمكن استقطابه من الكفاءات المهاجرة ، ورعاية شؤونهم في الوطن الأصلي .

١٥-من اجل الحد من تفكير الكفاءات العلمية العربية بالهجرة ، أو من اجل استقطاب تلك الكفاءات المهاجرة ، يجب أن تقوم الدول العربية بتوفير الحريات السياسية والأمن الشخصي لأصحاب الكفاءات .

١٦-تقليل الشعور بالغبن بالمقارنة مع أقرانهم أصحاب الكفاءات والخبرات الأجانب العاملين في الدول العربية من حيث الأجور والرواتب .

١٧-الاتصال المستمر بأصحاب الكفاءات العلمية المهاجرة بما ينمي روح التعاون وإثارة مشاعر الحنين للوطن من اجل خلق رغبة لديهم بالعودة لأوطانهم .

١٨-الأهتمام بالجامعات العربية ومنحها شيء من الاستقلالية من النواحي الثقافية والعلمية والإدارية وزيادة الأقسام العلمية التي تحتاجها ، والتشجيع على الدراسات العليا والبحث المستمر مع ضرورة توفير مستلزمات البحث والتطوير [٣٤] .

الاستنتاجات

بعد دراسة أسباب ودوافع هجرة الكفاءات العلمية العربية منذ عقد الخمسينات من القرن الماضي وحتى الآن وما ترتب عن ذلك من آثار سلبية على عمليات التنمية خرج الباحث بالاستنتاجات الآتية :

١- إن سبب هجرة الكفاءات العلمية العربية وتزايدها سنة بعد أخرى يعود للأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في الدول العربية ، وكذلك المستوى المعيشي المتردي الذي يعيشه غالبية المواطنون في هذه الدول ومنهم أصحاب الكفاءات العلمية ، بسبب سياسة العنف والعنف المضاد الذي تعتمده الأحزاب الحاكمة وسوء توزيع الثروة والدخل .

٢- بدأت هجرة الكفاءات العلمية العربية منذ أواسط القرن العشرين ولا تزال مستمرة وربما تزداد سنة بعد أخرى بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعلمية في معظم الدول العربية .

٣- إن ٥٠% من الأطباء و ٢٣ % من المهندسين و١٥% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون متوجهين إلى أوربا وأمريكا وكندا بوجه خاص.

٤- إن الدول العربية مجتمعة تساهم بثلث هجرة الكفاءات من الدول النامية .

٥- إن هجرة الكفاءات العلمية العربية واستمرار هذه الظاهرة بالتأكيد سيؤدي إلى توسيع الهوة بين الدول الصناعية من جهة والدول العربية من جهة أخرى ، لان هجرة أصحاب الكفاءات إلى الدول الصناعية يعطي هذه الدول فوائد كبيرة ذات مردود اقتصادي مباشر ، بينما تشكل بالمقابل خسارة كبيرة للدول العربية التي نزحت منها تلك الكفاءات ، كما أن التكنولوجيا والابتكارات العلمية المتطورة التي أبدعها أو أسهم في إبداعها أولئك العلماء المهاجرون تعتبر ملكاً خالصاً للدول (الجاذبة الدول الصناعية) .

٦- عدم اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي وعدم وضع التخصيصات المناسبة لذلك كان أحد أسباب الهجرة .

٧- إن استمرار هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج أدى وسيؤدي إلى تراجع التنمية في الدول العربية بمختلف أنواعها .

٨- هجرة الكفاءات العلمية العربية يؤدي إلى استمرار أستيراد الخبرات العلمية الأجنبية من الخارج لتلافي النقص الحاصل من جراء تلك الهجرة وبالتالي الوقوع في دائرة التبعية الاقتصادية . بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية لهذه الخبرات .

٩- تؤدي هجرة الكفاءات إلى انخفاض المستويات التعليمية في الجامعات العربية نتيجة تناقص عدد المؤهلين من إعطاء الهيئة التدريسية ، مما يؤدي إلى تخرج دفعات ذات كفاءة محدودة .

١٠-إن هجرة الكفاءات العلمية العربية واستمرار هذه الظاهرة أدى إلى تناقص القدرة على الربط بين التطورات الثقافية والتعليمية في هذه الدول وبين متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١١-وجود علاقة متبادلة بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية ، ففي حال استمرار عجز الدول العربية عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هذه الظاهرة ، فان مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ستبقى مُعطلة ومُتعثرة ، وكلما تأخر تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فسوف يؤدي ذلك إلى مزيد من هجرة الكفاءات ، وحرمان الدول العربية من الكفاءات والكوادر القادرة على تطويرها .

١٢-إن احد أهم الأسباب التي تؤدي إلى هجرة الكفاءات العلمية العربية هي عدم اهتمام الدول العربية بالباحث العربي وعدم توفير الحرية الأكاديمية وانخفاض تخصيصات البحث العلمي مما تجعل الباحث العلمي حائراً في انجاز بحثه ودراسته ، مما يجعله ذلك يفكر بالهجرة إلى الخارج .

١٣-بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي والمستوى المعيشي المتردي الذي يعيشه صاحب الكفاءة العربية ، فان الجانب الأمني والسياسي غير المستقران وعدم احترام أصحاب الكفاءات العلمية في المجتمعات العربية إلى درجة أن الشرطي أو رجل الأمن يكون مقدراً أكثر من صاحب الكفاءة ، كل هذه الأمور وغيرها كانت سبباً في هجرة الكفاءات العلمية العربية نحو الخارج .

١٤-إن زواج طالب العلم في الخارج من أجنبيات أثناء أو بعد تخرجه يضع المهاجر أمام الأمر الواقع فيما بعد ، إذ يصعب عليه ترك زوجته وأولاده لاعتبارات عديدة منها مثلاً أن زوجته وأولاده لا يستطيعون

العيش في الدول النامية ، مما يجعل صاحب الكفاءة يفكر بالعيش والاستقرار في الدولة الأجنبية .

١٥-وجود القوانين والتشريعات المتعسفة تكون في كثير من الأحيان سبباً في هروب أصحاب الكفاءات العلمية إلى الخارج أو منع أصحاب الكفاءات الموجودة بالخارج من العودة إلى أوطانها .

١٦-عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وازدياد معدلات البطالة في الدول العربية تجبر الكفاءات العلمية للهجرة .

١٧-عدم وجود تنسيق بين خطط التنمية من ناحية والإنتاج والبحث العلمي من ناحية أخرى ، تجعل أصحاب الكفاءات يفكرون بالهجرة .

١٨-هجرة الكفاءات العلمية العربية إلى الخارج يؤدي إلى تخلف هذه الدول من الناحية العلمية والتكنولوجية وتراجع الزراعة والصناعة وغيرها من الأمور .

١٩-إن توفر مستلزمات البحث والتطوير والمستوى المعيشي اللائق والأجور المرتفعة والاستقرار الأمني والسياسي واحترام أصحاب الكفاءات العلمية في الدول الصناعية المتقدمة تكون أسباب مهمة في هجرة أصحاب الكفاءات من الدول العربية .

التوصيات : يضع الباحث في ختام بحثه جملة من التوصيات التي سبق وأن أكد على الكثير منها أساتذتنا العلماء والباحثون من قبل، عسى أن تساهم في معالجة مشكلة هجرة الكفاءات العلمية العربية وهي :

١- توفير الحريات الفكرية والسياسية لأصحاب الكفاءات العلمية .

٢- توفير الحوافز المادية والمعنوية لأصحاب الكفاءات العلمية وذلك من خلال زيادة رواتب وأجور هذه الشريحة من المجتمع بما يجعلهم يشعرون بقيمة عملهم وانجازاتهم العلمية .

٣- إصلاح سياسة التوظيف في الدول العربية وذلك من خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

٤- وضع خطة شاملة طويلة الأمد ، وخطط فرعية مرحلية لاحتياجات الدول العربية من القوى العاملة المؤهلة علمياً وعملياً في القطاعات الرئيسية للتنمية وفي كافة المجالات.

٥- العمل على استثمار وتشغيل الكفاءات العلمية العربية المحلية في مشاريع البناء والتطوير والتنمية ، وعدم تفضيل الخبرات الأجنبية عليها إلا عند الضرورة القصوى.

٦- الاهتمام بالبحث العلمي وفتح وتوسيع مراكز البحث العلمي الموجودة وتخصيص المبالغ المناسبة لذلك .

٧- على الدول العربية اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية مناسبة لتحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية داخل دولهم للمحافظة على الكفاءات العلمية العربية وجذب الكفاءات الموجودة في الخارج .

٨- تخصيص حصة من الموازنة العامة للدولة لأغراض البحث والتطوير .

٩- زيادة الاهتمام بالباحث العربي ، من ناحية تحسين أوضاعه المادية ومستوى معيشته وتامين مستلزماته اللازمة للقيام بالبحث العلمي ، وتوفير الحد الأدنى من الاستقرار النفسي والذهني للباحثين ومنحهم حرية التحرك والتنقل والاتصال بمعزل عن العوامل السياسية .

١٠- ضرورة العمل على رفع مستوى مهارة العمالة العربية ، والتركيز على التخصصات والمهن التي تحتاجها أسواق العمل الخارجية ، حتى تصبح لها القدرة على منافسة العمالة الأجنبية الأخرى

١١- العمل على وضع برنامج محدد هدفه الأساسي كيفية استقطاب الكفاءات العلمية العربية المهاجرة .

١٢- ربط الحاجة إلى القوى العاملة بمتطلبات التنمية الأساسية .

١٣- من اجل منع أو الحد من هجـرة الكفـاءات العلميـة العربيـة ، أو استقطاب تلك الكفاءات العلمية المهاجرة يجب أن تقوم الدول العربيـة بتوفير الحريات السياسية والأمن الشخصي لأصحاب تلـك الكفـاءات بالإضافة إلى المستوى المعاشي اللائق والاحترام والتقدير مـن قبـل الدولة والمجتمع على السواء ، فضلاً عن المـستوى المعاشـي الجيـد والسكن اللائق .

١٤- السماح للكفاءات العلمية بالعمل وإنشاء المكاتب الاستشارية وممارسة الأنشطة بموجب تعليمات تنظم داخل الوطن الأم .

١٥- الأخذ بنظر الاعتبار ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي ، فان واحداً من المهـام المطلوبـة فـي رعايـة الكفاءات العلمية المهاجرة وتشجيع عودتهم هو ضمان حرية الانتقـال والسفر وعدم تنمية الشعور لديهم بان عودتهم إلى الوطن سوف تحرمهم من السفر ثانية .

١٦- إن دعوة أصحاب الكفاءات المستقرين في الخارج لإلقاء محاضـرات علمية في مجال تخصصهم وتسهيل لقائهم بزملائهم فـي البلـد الأم ، يُعتبر من العوامل المهمة في إدامة صلة المهاجرين بأوطانهم وزملائهم وسهولة دعوتهم فيما بعد للعودة إلى أوطانهم .

١٧- تأسيس مراكز للبحوث العلمية المختلفة في رحاب الجامعات والتعامل مع هذه المراكز بالاهتمام الكافي وتامين كافة مستلزمات عملها .

١٨- إعادة النظر بمفهوم الجامعة وبفلسفتها وأهدافها وتقنياتها ، إذ لم تعـد الجامعة مجرد مؤسسة مهمتها نقل المعرفة (التدريس) والبحث العلمي فحسب ، بل هي مؤسسة مهمتها تنمية العقل الناقد والفكر الحر ومراكزاً أستشارية لحل مشكلات المجتمع والإسهام في تطويره .

المصـــــادر

١. د. منذر الفضل : إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقـول العربيـة ، شبكة الانترنيت، موقع حلبجة ٢ / ٦ / ٢٠٠٢ ، ص١ .

٢. د. اليأس زين : هجرة الأدمغة العربية ، المؤسسة العربيـة للدراسـات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ ، ص١٣ .

- شبكة الانترنيت - هجرة العقول العربية -

الموقع /

www . kitababat.com /alnadawi.k./.htm.

٣. د. عطوف محمود ياسين ، نزيف الأدمغة (هجرة العقول العربية إلـى الدول التكنولوجية) ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٢٣ .

٤. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، ص٥٢ .

٥. Malcom S. Adiseshia , Brain Drain from The arab World Unesco : Dolg-٦٩-Cair Dec ١٩٦٩ , pp ٨ – ١٢ .

٦. د. عبد الكريم الخضيري ، دور الكفاءات العلمية في العلوم والتكنولوجيا وهجرة العقول ، الندوة العربية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا للتنمية ، بغداد ، ١٩٩٨ ، ص٤ .

٧. منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ، هجرة الأدمغة العربية ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص٩ ، ص٣٦ .

٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ ، مصدر سابق ، ص٧١ .

٩. د. عطوف محمود ياسين ، نزيف الأدمغة (مصدر سابق ، ص٣٣) .

١٠. الاتحاد البرلماني العربي – مجلة البرلمان العربي ، السنة ٢٢ ، ع ١٩٨٢ ، ك١ ، ٢٠٠١ ، ص١ .

– صحيفة النور – هجرة الكفاءات والعقول العربية – شبكة الانترنيت

الموقع / www.an-nour.com/index.php.com

١١. Docquier and marfouk Cited by Richard .H. Adains,r Migration , Reinittances and Deve Lopment : The Critical Nex us in the Middle East and North Africa , UN,Deirut ٢٠٠٦,p.٩

١٢. د. هاشم نعمة – هجرة الكفاءات العلمية العراقية – نظرة تحليلية – الحوار المتمدن ، ع٢٦٠٠ ، ٢٠٠٩ م .

www.ahewar.org/ debat / show.

١٣. Louka T. Katselietla , Effects of Migration on sending Countries What do we know , ٢٠٠٩ , p. ٦٤-٦٩

١٤. د. نجم الدليمي هجرة الكفاءات العلمية العراقية (الأسباب والمشاكل والحلول) ، بحث قدم إلى مؤتمر الكفاءات العراقية الذي عقد في بغداد للفترة من ٢١ – ٢٣ للفترة من ٢١ – ٢٣ ك١ / ٢٠٠٨ .

١٥. د. هاشم نعمة – مصدر سابق .

١٦. كريم نايف ، العالم الإسلامي ونزيف الأدمغة ، مجلة البلاغ ، صفحة قضايا معاصرة ، شبكة الانترنيت .

الموقع / http://www.balaghj.com/islam/٦a٠jz٠pc.htm.

١٧. د. مهدي علي الوحيد – هجرة الكفاءات – الابعاد والاسباب والنتائج) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مجلة البحوث التقنية – ع٤-٥ ١٩٨٩ – ص١٢٠.

١٨. د. عطوف محمود ياسين ، نزيف الأدمغة – مصدر سابق – ص٧٨.

١٩. آلان فيشر – الكفاءات العلمية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، في هجرة الكفاءات العربية ، المشرف أنطوان زحلان ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٩٨ ، جدول ٧ ، ص ٢٢٦ .

٢٠. د. حليم بركات ، هجرة الأدمغة العربية ظاهرة اجتماعية ، مركز دراسات الوحدة العربية – مجلة المستقبل العربي ، ع٢٦٦ ، ٢٠٠١ ، ص٢١ .

٢١. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا) ، مشكلة هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، الدورة الخامسة ، من ٢ – ٦ ت١ ، ١٩٩٨ ، ص٢٤ .

٢٢. سميح فرسون ، المهنيون الأمريكيون من أصل عربي وهجرة الكفاءات ، في هجرة الكفاءات العربية ، المشرف ، أنطوان زحلان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٦ .

٢٣. أنطوان زحلان ، العرب وتحديات العلم والتقنية – مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٦٥ .

٢٤. الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

٢٥. د. مهدي علي الوحيد – مصدر سابق ، ص١٣٢ .

٢٦. محمد هشام – خواجيكة – استنزاف العقول العربية – مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ع ٣٢ ، ١٩٩٦ ، ص٦٨. – د. الياس زين – أخطار نزيف الأدمغة – مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، ع٩ ، ١٩٩٨ ، ص٦٣ .

٢٧. ولد إبراهيم الصوفي ، التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، دراسات إستراتيجية ، أبو ظبي ، الإمارات ، ٢٠٠١ ، ص١٨ .

٢٨. الاتحاد البرلماني العربي ، مذكرة الأمانة العامة حول هجرة الأدمغة العربية ، (وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج) ، المؤتمر العاشر للاتحاد ، مجلة البرلمان العربي ، السنة ٢٢ ، ع٨٢ ، ٢٠٠١ ، ص١٦ .

٢٩. أحمد أبو الوفا وآخرون ((العجول)) المسئولة تطرد العقول المفكرة (الأدمغة العربية المهاجرة .. جرح يثخن الجسد العربي) ، مجلة منتدى المثقف العربي – ع٣٨، ٢٠٠٤ ، ص١٦ .

٣٠. جمال داود سلمان ، اثر هجرة الأدمغة العربية في التنمية الاقتصادية ، مجلة الفيصل ، ع٣٤٨ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦.

٣١. د. محمد رشيد ، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع – عمان ، الأردن ، ٢٠٠٠ ، ص١٢٠ .

٣٢. التقرير الاقتصادي العربي الموحّد ، ٢٠٠٠ ، ص٢٧ .

٣٣. د. محمد رشيد – مصدر سابق ، ص١١٥ .

٣٤. د. تركي البيرماني – شبكة الانترنيت

الموقع / . Turkal bermani @ yahoo.com.٢٠٠٧